

Distr.: General  
8 June 2001  
Arabic  
Original: English



## التقرير الثامن للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

### أولا - مقدمة

لترع سلاح جميع الجماعات المسلحة المشار إليها في الفصل ٩-١ من المرفق ألف من اتفاق لوساكا أو تسريحها أو إعادة دمجها أو إعادتها إلى الوطن أو إعادة توطينها.

٣ - وهذا التقرير مقدم وفقا للقرار المذكور أعلاه، ويبين التطورات التي حدثت منذ تقديم التقرير السابع للأمين العام عن البعثة، المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١ (S/2001/373).

١ - مدد مجلس الأمن، في قراره ١٣٣٢ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (البعثة) لغاية ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

٢ - وطالب مجلس الأمن، في قراره ١٣٤١ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠١، بأن تقوم الأطراف في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار (S/1999/815، المرفق) بالتنفيذ التام لخطة كمبالا وخطط هراري الفرعية لفض الاشتباك وإعادة نشر القوات دون تحفظات في غضون المهلة المنصوص عليها في اتفاق هراري ومدتها ١٤ يوما، ابتداء من ١٥ آذار/مارس ٢٠٠١. وفي القرار نفسه، حث مجلس الأمن الأطراف في اتفاق لوساكا على أن تقوم، في موعد أقصاه ١٥ أيار/مايو ٢٠٠١، وباتصال وثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بوضع واعتماد خطة وجدول زمني دقيقين يؤديان، وفقا لاتفاق لوساكا، إلى إتمام الانسحاب المنظم لجميع القوات الأجنبية من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما حث المجلس أطراف الصراع على أن تقوم، قبل ١٥ أيار/مايو أيضا، وباتصال وثيق مع البعثة، بإعداد خطط محددة الأولويات

### ثانيا - التطورات السياسية

٤ - بناء على طلبي، قام وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام السيد جان ماري غويهنو، بزيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وذلك عقب إنهاء مجلس الأمن لنظره في تقرير السابع (S/2001/373) في منتصف نيسان/أبريل. وفي أثناء وجوده في كينشاسا، أخذ وكيل الأمين العام، خلال الاجتماعات التي عقدها مع الرئيس كابيلا وكبار موظفي الحكومة، تأكيدات قطعية بالتزام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بعملية لوساكا للسلام. وخلال اجتماع السيد غويهنو مع جان بييرمبا، رئيس جبهة تحرير الكونغو في جبادوليت، ومع السيد أدولفي أونوسومبا رئيس التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، في غوما، أكد لهما على أهمية عملية فض الاشتباك في تنفيذ اتفاق لوساكا وحثهما

ودونغو وجيمينا، وغبادوليت، ولسالا، وبافوا ساندي، وإيسيروا، وبوتمو، وبيني، وكانبا بايونغا) وأنها ستواصل النظر في فائدة إبقاء وجود في بوتا وبونيا. وذكر كذلك أنها ستحافظ على وجود في السفوح الغربية لجبال رويتزوري إلى أن تتحقق المصالح الأمنية لأوغندا، وفقا لما هو منصوص عليه في اتفاق لوساكا. وعلى الرغم من أن حكومة أوغندا ذكرت في رسالتها أنها قررت أن تبقى طرفا في اتفاق لوساكا فقد أشارت إلى أنها تحتفظ لنفسها بحق الانسحاب من جانب واحد من الاتفاق إذا ظلت غير راضية عن عدم توفر الإرادة السياسية البادية للعيان لتنفيذه.

٧ - وثمة إشارة مشجعة تدل على الوفاق، وهي سفر الرئيس كاغامي، رئيس جمهورية رواندا إلى هراري في ٧ أيار/مايو لإجراء محادثات مع الرئيس موغابي. وناقش الرئيسان الجهود المبذولة لتعجيل خطى تنفيذ اتفاق لوساكا، والشواغل الأمنية لرواندا.

٨ - وفي ٨ أيار/مايو، اجتمع الرئيس أوباسانجو مع الرئيس كاييلا في كينشاسا قبل مواصلة سفره إلى كيغالي لإجراء محادثات مع الرئيس كاغامي بشأن آفاق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

٩ - وفي ١٧ أيار/مايو، وهو اليوم الذي وصلت فيه إلى كينشاسا بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى، قام الرئيس كاييلا بإلغاء القانون الصادر بالمرسوم رقم ١٩٤ الذي يقيد أنشطة الأحزاب السياسية وأعلن عن تدابير جديدة تحكم تنظيم الأحزاب السياسية وأداءها لمهامها. واعتبر هذا الإعلان بمثابة خطوة هامة في طريق إعادة تنشيط البيئة السياسية وإحياء الآمال بإجراء حوار سياسي أوسع نطاقا.

١٠ - وفي ١٩ أيار/مايو، استضاف الرئيس كاييلا مؤتمر قمة مصغرا في كينشاسا حضره الرئيس دوس سانتوس رئيس

على زيادة التعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال هذه الزيارة، عرّج السيد غويهينيو أيضا على كينغايي وكانانغا وكاليمي وحدد في أثنائها أهداف مشاركة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودعا جميع الأطراف إلى إعادة إيجاد مناخ من الطمأنينة والثقة المتبادلة بغية النهوض بالتعاون وإحلال سلام قابل للاستمرار.

٥ - وفي منتصف نيسان/أبريل، أعاد الرئيس كاييلا تشكيل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال تعيينات وزارية جديدة. وفي أثناء الاحتفال الرسمي الذي أقيم في ٢٣ نيسان/أبريل لأداء الوزارة الجديدة القَسَم الرسمي، نبّه الرئيس الوزراء الجدد إلى ضرورة محاربة الفساد واحترام سيادة القانون، وهما مبدآن سيساعدان في تهيئة الظروف اللازمة لنظر المؤسسات المالية الدولية نظرة إيجابية لطلبات المساعدة الاقتصادية.

٦ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠٠١ موجهة إليّ، أحالت البعثة الدائمة لأوغندا لدى الأمم المتحدة بيانا أصدره الرئيس موسيفيني بشأن تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2001/357). وذكر الرئيس موسيفيني في بيانه أن القوات الأوغندية سوف تسحب عما قريب من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأشار إلى أن حكومته تنظر أيضا في الانسحاب من عملية لوساكا للسلام. وفي ردي على ذلك البيان، ناشدت الرئيس موسيفيني عدم التخلي عن العملية التي توفر أفضل أمل لتحقيق الاستقرار في المنطقة. وفي رسالة مؤرخة ٨ أيار/مايو ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2001/461)، أعلن القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأوغندا لدى الأمم المتحدة أن أوغندا سوف تسحب قواتها تماما من عشرة مواقع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهي (باسنكوسا،

### الحوار بين الكونغوليين

١٤ - في أعقاب مشاورات مكثفة أجراها السيد كيتوميلي ماسيري، الميسر المحايد، وافق ممثلو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركات المتمردين، في ٤ أيار/مايو، في لوساكا، على مجموعة من المبادئ الأساسية لتكون بمثابة إطار للحوار بين الكونغوليين.

١٥ - واستجابة لدعوة وجهها رئيس جبهة تحرير الكونغو، السيد جان بيبير بيمبا، قام عدد من رابطات المجتمع المدني والأحزاب السياسية الرئيسية، وجبهة تحرير الكونغو، وحركات المتمردين التابعين للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بتشكيل مجموعة تدعى "اتحاد القوى الكونغولية العاملة على احترام اتفاق لوساكا وإقامة حوار بين الكونغوليين". ويمثل تشكيل هذه المجموعة أول خطوة من نوعها لإقامة علاقات رسمية بين المجموعات المدنية والسياسية المتواجدة في الإقليم الخاضع لسيطرة الحكومة وحركات المتمردين في المقاطعات الشرقية.

١٦ - وقام الميسر المحايد السير كيتوميلي ماسيري بإبلاغ اللجنة السياسية في ٢١ أيار/مايو بأن الاجتماع التحضيري للحوار سينعقد في ١٦ تموز/يوليه. وسيكون الغرض من هذا الاجتماع اتخاذ قرار بشأن جدول أعمال الحوار وتاريخ ومكان عقده فضلا عن البت بمعايير الاشتراك. وسيسبق الاجتماع التحضيري هذا زيارة سيقوم بها إلى جميع المقاطعات الإحدى عشرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية المساعدان الأقدمان للميسر المحايد وهما السيد محمد الحسن ولد لبات، رئيس مكتب السير كيتوميلي في كينشاسا أرشيبالد موغوي.

١٧ - وأتاح المناخ السياسي الجديد الفرصة لعودة المعارضين السياسيين المنفيين إلى البلد، بمن فيهم السيد إيتيان تشيسيكيري، رئيس اتحاد العمل الديمقراطي والتقدم

جمهورية أنغولا، والرئيس موغايي، والرئيس نجوما رئيس جمهورية ناميبيا. وفي ختام هذا المؤتمر، أصدر هؤلاء الحلفاء بلاغا رسميا أكدوا فيه من جديد، في جملة أمور، التزامهم الثابت باتفاق لوساكا ودعوا الأمم المتحدة إلى نشر "قوة مناسبة وكافية لحفظ السلام"، مع مراعاة ما تتطلبه عملية السلام. واتهم الرؤساء في بلاغهم أيضا رواندا وأوغندا وبوروندي بارتكاب "جريمة إبادة أجناس" في المقاطعات الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١١ - وفي ١٩ أيار/مايو، عقد الجهاز المركزي لآلية منع الصراعات واحتوائها وحلها التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية اجتماعا في لومي على مستوى رؤساء الدول والحكومات. وأصدر مؤتمر القمة هذا بلاغا رسميا أعرب فيه عن ارتياحه للترتيب الجديد الذي أحرته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأطراف الأخرى في اتفاق لوساكا.

١٢ - وعقدت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية يوم ٢٤ أيار/مايو مؤتمرا صحفيا مصغرا أعلنت فيه النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق في عملية اغتيال الرئيس الراحل لوران ديزيره كاييلا. وعلى الرغم من ذكر اسم القاتل، نحت اللجنة باللوم في تقريرها على حكومات بوروندي ورواندا وأوغندا والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بالاشتراك في محاولة انقلابية أوسع نطاقا. وهذا الاتهام رفضته الحكومات الثلاث المعنية بقوة كما رفضته حركة المتمردين.

١٣ - وفي ٤ حزيران/يونيه، قام وزير الأمن القومي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد موييتري كونغولو، بزيارة إلى كمبالا لتسليم رسالة شخصية من الرئيس كاييلا إلى الرئيس موسيفيني. وجاء هذا عقب زيارة قام قها إلى كينشاسا في نيسان/أبريل وزير الخارجية الأوغندي السيد إيريا كاتيغايا، أثار التوقعات بإمكانية عقد اجتماع بين رئيسي الدولتين في المستقبل القريب.

الاجتماعي، والسيد آرثر زاهيدي نغوما أحد الأعضاء المؤسسين لحركة المتمردين التابعين للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية. وأعرب هذان السياسيان عن رغبتهما في زيادة مشاركتهما في المفاوضات السياسية المقبلة.

### بعثة مجلس الأمن

٢٠ - وأبلغ التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية عن وقوع عدة حوادث اشتملت على هجمات شنتها مجموعات مسلحة غير تابعة لأحد الأطراف الموقعة، ومن تلك المجموعات ميليشيات الماي الماي الكونغولية التي شنت هجمات على قوات التجمع والسكان المدنيين المحليين على السواء في المقاطعات الشرقية.

١٨ - في الفترة الواقعة بين ١٥ و ٢٦ أيار/مايو، زارت بعثة مجلس الأمن منطقة البحيرات الكبرى لإجراء مشاورات مع رؤساء دول جنوب أفريقيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنغولا، وناميبيا وزمبابوي، وزامبيا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا ورواندا، كما زارت السير كيتوميلي ماسيري، الميسر المحايد للحوار بين الكونغوليين، ونيلسون مانديلا، ميسر عملية أروشا للسلام. واجتمعت بعثة مجلس الأمن كذلك مع جان بيير بيمبا رئيس جبهة تحرير الكونغو وأزاريا روبيرا من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية واجتمعت كذلك مع المجموعات الدينية وأحزاب المعارضة السياسية ورابطات المجتمع المدني في كينشاسا. وتم إصدار تقرير بعثة مجلس الأمن في ٢٩ أيار/مايو (S/2001/521).

### نشر البعثة

٢٢ - في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١ بلغ مجموع قوام البعثة من الأفراد العسكريين ٣٦٦ ٢ فرداً، بمن فيهم ٤٩٧ من ضباط الاتصال والمراقبين العسكريين. وينشر ضباط الاتصال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالإضافة إلى كينشاسا، في مزارح حركات التمرد (بونيا وغبادوليت وغوما) كما يتمركز ٢٤ ضابط اتصال آخر في عواصم البلدان المجاورة، بمن فيهم ١٧ ضابطاً لتقديم الدعم في مجال التخطيط إلى اللجنة العسكرية المشتركة. وتوجد أفرقة المراقبين العسكريين في ٢٢ موقعا وهي: باسنكوسو، بيفالي، بويندي، بولومبا، دوي، غيميننا، إكيلا، إيسيرو، كابالو، كابيندا، كالمي، كانغا، كيندو، كيسنغاني، ليسالا، ماكترا، مانانو، بانداكا، موبا، بيبا، وبويتو، وكذلك في إنشيلينغي في شمال زامبيا. وبالإضافة إلى ذلك شكلت البعثة ٢٨ فريقاً من المراقبين العسكريين للتحقق من فض اشتباك القوات (انظر الفقرات ٣٠ إلى ٣٧ أدناه).

### ثالثاً - التطورات العسكرية

١٩ - ظلت الحالة العسكرية بين الأطراف هادئة بوجه عام ولم يبلغ عن انتهاكات جسيمة لوقف إطلاق النار إلا حول بولومبا في المحافظة الاستوائية في مطلع أيار/مايو. فقد زعمت القوات المسلحة الكونغولية أن قوات تابعة لجبهة تحرير الكونغو شنت هجوماً على إحدى دورياتها وزرعت الألغام في منطقة بولومبا في ١١ أيار/مايو. وبعد ذلك، زعمت جبهة تحرير الكونغو أن مواقعها تعرضت لنيران مدفعية الهاون بمحوم شنته عليها القوات المسلحة الكونغولية في ٢٢ أيار/مايو. ومنذ ذلك ظلت الحالة هادئة نسبياً.

على القانون والأعمال التي تقوم بها الجماعات المسلحة. ففي ٢٦ نيسان/أبريل قُتل ٦ من موظفي لجنة الصليب الأحمر الدولية في جيتسو. واختطف ٢٦ من المواطنين الأجانب بالقرب من بوتيمبو في ١٨ أيار/مايو. ولا يزال انعدام الأمن سائداً بصفة عامة في كثير من أنحاء البلد ولا سيما في الشرق وفي الشمال.

٢٦ - وقد وجدت البعثة تعاوناً حسناً من جانب الحكومة وحلفائها على كل من المستويين السياسي والعسكري، ولو أن البعثة لا تزال تنتظر رداً رسمياً على طلبها بأن يؤذن لها بتشغيل محطة إذاعة. وكان التعاون مرضياً أيضاً مع القادة العسكريين لجيش رواندا الوطني وقوات الدفاع الشعبي لأوغندا، بغض النظر عن بعض الحوادث التي تتمثل في قيام جيش رواندا الوطني في حجب المعلومات.

٢٧ - على أن البعثة ظلت تواجه صعوبات وتأخيرات من جانب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بشأن طائفة واسعة من المسائل. ويتمثل أحد الشواغل في شراء البضائع والخدمات؛ فلم يمكن بصفة خاصة تنفيذ عقود الوقود وحصص الإعاشة بسبب اعتراض التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية على إرسائها على شركات دولية عوضاً عن موردين محليين. وقد اتخذ التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية موقفاً مماثلاً بشأن الإعفاء من الضرائب على البضائع المستوردة من موردين دوليين. وبالإضافة إلى ذلك اعترض التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية على بعض المتعهدين على أساس الافتراض بأن لهم علاقات مشتركة مع بلدان متحالفة مع الحكومة. وأقام التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية أيضاً عقبات فيما يتعلق بشغل مواقع تم تحديدها بالفعل في كيسينغاني، واعترض على وجود قوات البعثة في المطارات والموانئ، وعلى توصيل خزانات الوقود في مطار كاليمي.

٢٣ - وتعمل الآن جميع مقر القطاعات الأربعة، في الوقت الذي نشرت فيه وحدات الحراسة من المشاة من أوروغواي (في كاليمي ابتداءً من ٢٩ آذار/مارس)؛ ومن السنغال (في كانغا ابتداءً من ٤ نيسان/أبريل وفي مبانداكا اعتباراً من ٢٧ نيسان/أبريل)؛ ومن المغرب (في كيسينغاني اعتباراً من ٢٠ نيسان/أبريل وفي غوما اعتباراً من ١٠ أيار/مايو)؛ وفي كينشاسا ذاتها، حيث نُشر ٢٢٠ من القوات التونسية في ٢٠ أيار/مايو. وقد نشرت حكومة جنوب أفريقيا اعتباراً من ٥ نيسان/أبريل وحدة إجلاء طبية جوية، ووحدة لمواجهة حوادث التحطم/والإنقاذ في المطارات، و ٦ أفارقة لمناولة البضائع في الطائرات. وأخيراً أكملت أوروغواي نشر وحدة نهرية تتألف من ١٧٦ فرداً في ٤ حزيران/يونيه (انظر مرفق هذا التقرير).

٢٤ - وقد أعرب مجلس الأمن في قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ عن استعداده لإدماج المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام وحث الأمين العام على أن يكفل أن تشمل عمليات حفظ السلام عند الاقتضاء عنصراً جنسياً. ودعا القرار أيضاً جميع الجهات الفاعلة إلى إدراج المنظور الجنساني عند التفاوض وتنفيذ اتفاقات السلام. وبموجب خطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، ستضطلع البعثة بعدد من الأنشطة المتصلة بالمقاتلات أو النساء اللاتي يصحبن المقاتلين السابقين إلى مواقع التسريح، وذلك بالاشتراك مع المنظمات ذات الصلة المشتركة في العملية.

### التعاون بين الأطراف

٢٥ - واصلت الأطراف توفير الأمن بصورة مرضية لأفراد البعثة المدنيين والعسكريين. وكان أخطر تهديد لأمن موظفي الأمم المتحدة الذين تم نشرهم في الميدان مصدره الخروج

(القطاع ٤). وقد بدأ التحقق بعد ذلك في القطاعات الثلاثة الأخرى وفقا لخطط هراري الفرعية لفض الاشتباك، التي تدعو الأطراف إلى فض اشتباك القوات من خط المواجهة وسحبها إلى مواقع دفاعية جديدة محددة في خطط فض الاشتباك الفرعية. وتعين على البعثة بعد ذلك التحقق من حدوث فض الاشتباك فعلا، ورصد حركات الأطراف بعد ذلك لضمان مواصلة امتثالهم للخطة.

٣١ - وعقب نشر وحدات حرس المشاة التابعة للأمم المتحدة في كل من القطاعات الأربعة، أنشأت البعثة أفرقة تحقق ورصد للإشراف على تحركات القوات وفقا لخطة فض الاشتباك. وتفاوت مستوى التعاون الذي تبديه الأطراف من وقت لآخر ومن مكان لآخر، إلا أنه كان مرضيا بصفة عامة. وواجهت البعثة أيضا مصاعب سوقية خطيرة، تطلبت في بعض الحالات إنشاء قواعد أمامية للتزود بالوقود بسبب بُعد مكان بعض المواقع الدفاعية الجديدة.

٣٢ - وقد اكتمل الآن تقريبا فض الاشتباك في ثلاثة من القطاعات الأربعة. فاعتبارا من ٤ حزيران/يونيه، جرت زيارة ٦٩ من مواقع إعادة الانتشار الـ ٩٦ كما جرى التحقق من فض اشتباك القوات في تلك المناطق. ولم تنسحب القوات المسلحة الكونغولية من موقعين في الشمال الغربي من كايندا إلى المواقع المحددة. وقد وردت للبعثة منذ ذلك الوقت تأكيدات من مقر فرقة العمل المتحالفة بأنها ستفعل ذلك. ولا تزال توجد كتيبة تابعة للقوات المسلحة الكونغولية وكتيبة مهندسين تابعة لزيمبابوي، في منطقة إكيلا، وإلى الشمال من المدينة لا يفصل بين سرية تابعة للقوات المسلحة الكونغولية وبين قوات التجمع الكونغولي إلا مسافة كيلو متر واحد. وقد أكد قائد فرقة العمل التابعة للقوات المتحالفة مرارا لقائد القوة التابعة للبعثة، أن القوات المتحالفة ستسحب عما قريب من إكيلا

٢٨ - ولم يمنح التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية الإذن بإنشاء مرافق إعادة التزود بالوقود في كاليمي ومانونو حتى ٢٠ نيسان/أبريل ولم يصبح مرفق كاليمي جاهزا للتشغيل إلا في ١٤ أيار/مايو. وأفادت البعثة أيضا بحجب معلومات تتعلق بأوضاع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في أنزي وبيشيميكي، وكندو ولوسامبو.

٢٩ - وواجهت البعثة أيضا مؤخرا عدم التعاون المطرد من جانب جبهة تحرير الكونغو. وفُرضت تأخيرات غير معقولة على عمليات نشر البعثة في سانكوسو، إيماتي - لواء، بولومبا، وبيفالي، وفيما بعد قيدت حرية حركة المراقبين الذين تم نشرهم في هذه المواقع. وفي ١٠ أيار/مايو احتجز مراقبو البعثة الذين أوفدوا للتحقق من مركز جبهة تحرير الكونغو في إيميسي بدعوى أن القائد المحلي لم يتسلم أي تصريح مكتوب عن زيارتهم؛ ولم يفرج عن المراقبين أو طائرهم الهيلوكبتر إلا بعض مفاوضات واتصالات طويلة مع رئيس جبهة تحرير الكونغو. وفي ٢٢ أيار/مايو منع جنود تابعين لجبهة تحرير الكونغو مراقبي البعثة في سانكوسو من الوصول إلى المطار ورفضوا تقديم أي مبرر لذلك. ولا يزال على جبهة تحرير الكونغو أن تسمح للبعثة بالتحقق من أي موقع من مواقع الجبهة. وكانت البعثة أيضا هدفا لحملة تضليل إعلامية شنها كل من التجمع الكونغولي وجبهة تحرير الكونغو. وبلغت الحملة الإعلامية ضد البعثة أوج لبيبها في وقت وصول الوحدة المغربية إلى كيسانغاني في ٢٠ نيسان/أبريل ونشر مراقبي البعثة العسكريين في سانكوسو في ٢٢ أيار/مايو.

### فض اشتباك القوات

٣٠ - وكما أشرت في تقرير المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل (S/2000/1/373)، بدأت البعثة عملية التحقق بواسطة أفرقة الرصد التابعة لها والموجودة في كاليمي

٢٨ أيار/مايو وافق على أن تقوم حركته بفض الاشتباك إلى المواقع المتفق عليها اعتباراً من ١ حزيران/يونيه. وقد أكد السيد بيمبيا مجدداً هذا الالتزام أثناء اجتماعه مع بعثة مجلس الأمن في كمبالا في ٢٥ أيار/مايو.

٣٦ - واعتباراً من ٣١ أيار/مايو أفادت البعثة بتحركات أولية لقوات جبهة تحرير الكونغو مرتدة من خطوط المواجهة في بولومبا وبيفالي. ولم يتمكن مراقبو البعثة حتى الآن من التحقق من فض الاشتباك في بولومبا، حيث جرى نشرهم في الجانب الذي توجد به القوات المسلحة الكونغولية وتوجد ألغام في المنطقة التي بين هذه القوات وبين جبهة تحرير الكونغو ولا يمكن اجتيازها. ومع ذلك أكد فريق تابع للبعثة في بيفالي أن جبهة تحرير الكونغو قامت بفض الاشتباك، وأفاد بمشاهدة شاحنات بها جنود، وقوات مشاة تتحرك صوب الشمال. وأبلغ قائد قوات جبهة تحرير الكونغو في بيفالي الفريق بأن قواته تتحرك إلى منطقة تبعد ١٥ كيلو متراً إلى الشمال على طول محور باسنكوسو - بيفالي. على أنه لا يوجد ما يدل على أن قوات جبهة تحرير الكونغو تقوم بفض الاشتباك من إيماتي.

٣٧ - وعملت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضاً مع الأطراف من أجل ضمان انسحاب القوات والمعدات الأوغندية من منطقة بافواسيندي. وقد رفض التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية السماح لهذه القوات والمعدات بالعبور من مطار كيسانغاني، وبجثت البعثة إمكانية إخراجها إما براً أو عبر إيسيرو.

#### انسحاب القوات الأجنبية

٣٨ - على مدى الفترة الممتدة من ٢٣ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه، قام المراقبون العسكريون التابعون للبعثة برصد عملية سحب قوات الدفاع الشعبي لأوغندا ومعداتها

إلى مواقع محددة في خطط هراري الفرعية. وتدل الملاحظات الأولية للبعثة على أن هذا هو الحال بالفعل فيما يبدو.

٣٣ - والمنطقة الوحيدة التي لم يكن فيها فض الاشتباك مرضياً حتى الآن هي القطاع ١، في المقاطعة الاستوائية حيث يسيطر السيد جان بيير بيمبا، قائد جبهة تحرير الكونغو على قوات المتمردين. وقد أعرب السيد بيمبا مراراً عن ممانعته في فض اشتباك قواته، وكثير منها يتمركز في مسافة متقدمة تزيد على مائة كيلو متر عن المواقع الدفاعية الجديدة التي يفترض انسحابها إليها وفقاً لخطة فض الاشتباك. وتعليلاً لممانعته في فض الاشتباك، أشار قائد جبهة تحرير الكونغو إلى مخاوف بشأن سلامة السكان المدنيين في المناطق التي ستخليها قواته وذلك جزئياً نظراً لاحتمال حدوث أعمال تارية تقوم بها قوات الحكومة، وما تفيد به التقارير عن وجود ميليشيات انترهاموي في المنطقة المجاورة.

٣٤ - وفي ١٢ نيسان/أبريل عرض ممثلي الخاص نشر مراقبين إضافيين في منطقة فض الاشتباك لتوفير تأكيدات أخرى لجميع الأطراف بأن السيد بيمبا وافق على أن يبدأ فض اشتباك قواته. وبعد صعوبات أولية تتعلق بإدخال أفرقة المراقبين، نجحت البعثة في نشر مراقبين في باسنكوسو في ٢٣ نيسان/أبريل وفي ماكانزا في ٧ أيار/مايو وفي بولومبا في ١٥ أيار/مايو وفي بيفالي في ١٦ أيار/مايو.

٣٥ - وأثناء اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة واللجنة السياسية في ١٧ و ٢١ أيار/مايو واصل مندوب جبهة تحرير الكونغو إثارة الشواغل بشأن السكان المدنيين وسعى إلى ربط فض اشتباك قوات جبهة تحرير الكونغو بنشر أفراد الشؤون المدنية التابعين للبعثة في المناطق التي ستخليها قوات المتمردين. وبعد أن أبلغ مندوب جبهة تحرير الكونغو بأن موظفي الشؤون الإنسانية وشؤون حقوق الإنسان التابعين للبعثة سيجري نشرهم أثناء الأسبوع المتدئ في

الرئيس جوزيف كابيلا زمام الحكم. وشدد الأمين العام على أن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية لن يقنع باتفاق "زائف" لوقف إطلاق النار على الجبهة بينما تواصل الجماعات المسلحة هجماتها في كيفوس وشمال كاتانغا. وأنكرت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أنها تقدم المساعدة إلى الجماعات المسلحة في كيفوس، ملاحظة أنه ينبغي التمييز بين مقاتلي الماي الماي والجماعات المسلحة لأن هؤلاء المقاتلين مواطنون كونغوليون يقاتلون "قوات معتدية".

٤٢ - وخلال اجتماع اللجنة السياسية في ٢١ أيار/مايو، أفاد مبعوث من حكومة بوروندي أن تحركا كبيرا في اتجاه الشرق لمتبردين من قوات الدفاع عن الديمقراطية قد وقع على مدى فترة الشهرين ونصف الماضية. وادعى أن متمردي قوات الدفاع عن الديمقراطية المتمركزين في جمهورية الكونغو الديمقراطية يُشجّعون على مغادرة ذلك البلد وأن حوالي ثلث العدد الإجمالي منهم عاد إلى بوروندي حيث كانوا مسؤولين عن ارتفاع موجة أعمال العنف الأخيرة في بوجومبورا وضواحيها. وادعى المبعوث أيضا أن أعدادا كبيرة من متمردي قوات الدفاع عن الديمقراطية قد عبرت إلى داخل جمهورية تنزانيا المتحدة حيث يشكلون فيها خطرا حقيقيا على استقرار بوروندي.

٤٣ - وتلقت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقارير تشير إلى أن الحكومة قد اتخذت تدابير لجمع عدة مئات من الرعايا الروانديين الذين يُحتمل أنهم كانوا في صفوف القوات المسلحة الكونغولية والقوات المتحالفة أو يقاتلون إلى جانبها. ولم تلتق البعثة أي بلاغ رسمي بهذه العملية أو طلب للمساعدة في إعادة هؤلاء الرعايا المجموعين إلى الوطن أو في إعادة توطينهم.

من إيسيرو. ففي ٢٦ أيار/مايو، رصد مراقبو بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بداية انسحاب القوات الأوغندية من جيمينا. وطلب إلى البعثة أيضا أن ترصد انسحاب كتيبة من قوات الدفاع الشعبي لأوغندا من دونغو، ابتداء من ٣ حزيران/يونيه.

٣٩ - وبينما أفاد مراقبو بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن ثلاث كتائب زيمبابوية قد سحبت من مواقع على الحدود على مدى الفترة من ٣ نيسان/أبريل إلى ١ أيار/مايو، لم ترد أي معلومات تبين ما إذا كانت هذه الوحدات قد أعيدت إلى زيمبابوي. وقد أعلن مسؤولون في هراري وفي مقر فرقة العمل التابعة للقوات المتحالفة بكينشاسا عن احتمال وجود نية لخفض أعداد القوات الزيمبابوية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لكن لم يرد أي بلاغ رسمي ولم تقدم أي تفاصيل بشأن ذلك.

### الجماعات المسلحة

٤٠ - ما تزال الحالة الأمنية في المقاطعات الشرقية شديدة التقلب. ويدعي التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية أن جماعات مسلحة واصلت شن هجمات عديدة في كيفوس ويؤكد التجمع أن كينشاسا تصر على دعم هذه الجماعات المسلحة. وفي ٢٩ أيار/مايو، أعلن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية أن قواته استولت على مطار كيليمبوي جنوب كيفو الذي يزعم التجمع أن القوات المسلحة الكونغولية استعملته لإعادة إمداد القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات أنتيراهاموي.

٤١ - وفي بيان صدر في ٢٩ أيار/مايو، اتهم الأمين العام للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية الحكومة بالسعي لنقل الحرب إلى المناطق الشرقية، مدعيا وقوع زيادة شديدة في عدد الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة منذ استلام

## الحالة في كيسانغاني

واللجنة السياسية في هذا الصدد في تقريره المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل (S/2001/373، الفقرات من ٤٣ إلى ٤٩). وواصلت اللجنة العسكرية المشتركة واللجنة السياسية الاجتماع طيلة نيسان/أبريل وأيار/مايو من أجل تعزيز هاتين المسودتين وتنقيحهما.

٤٧ - ونوقش مشروع الخطتين بتفصيل كبير خلال اجتماع اللجنة السياسية مع بعثة مجلس الأمن في ٢٢ أيار/مايو. ويرد سرد لتلك المناقشة، ونص الخطتين، بما في ذلك الجدول الزمني المقترح لانسحاب القوات الأجنبية، في تقرير بعثة مجلس الأمن (S/2001/521 و Add.1).

٤٨ - وألح أعضاء بعثة مجلس الأمن في اجتماعهم مع اللجنة السياسية على أنه ينبغي للأطراف أن تقدم المعلومات المفصلة اللازمة المتعلقة بأعداد القوات، ومواقعها، ومناطق تجمعها، وطرق انسحابها، والجدول الزمني لانسحاب من أجل تمكين الأمم المتحدة من وضع خططها لمساعدة الأطراف ورصد انسحاب القوات الأجنبية. وأوضحت بعثة مجلس الأمن أيضا أنه ينبغي أن تتم عملية نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها، وإعادة إدماجها وإعادةها إلى الوطن وإعادة توطينها على خلفية التعاون الوثيق بين الرئيسين كابيلا وكاغامي. لذا ينبغي الالتزام الصارم بشروط العملية، وستقدم الأمم المتحدة المساعدة مراعية في ذلك قدر الالتزام الذي تبديه الأطراف في أمثالها للخطة. وأول خطوة لازمة في هذا الشأن تقديم الأطراف للمعلومات المطلوبة بما في ذلك أعداد مختلف الجماعات المسلحة، ومواقعها، وسلاحها، والمواقع المقترحة لمناطق تسريحها. وقد حذرت بعثة مجلس الأمن بشدة أن مجلس الأمن يتوقع تقدما مطردا وثابتا والتزاما صارما بجميع الاتفاقات والجدول الزمني. يجب الحفاظ على زخم العملية ولن يكون هناك تسامح مع الانتهاكات.

٤٤ - واصلت رواندا وأوغندا الحفاظ على قواتهما متمركزة على بعد حوالي ١٠٠ كيلومتر من وسط كيسانغاني. غير أن عناصر عسكرية تابعة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية ظلت في المدينة، إذ يدعي قادة هذه العناصر أن الهواجس الأمنية لا تسمح لهم بسحب قواتهم قبل وصول قوات الأمم المتحدة بأعداد كافية. ويضطلع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بالإدارة المدنية، بما في ذلك تسيير قوة الشرطة، في المدينة.

٤٥ - ولقيت الوحدة الأولى من القوات المغربية لدى وصولها إلى كيسانغاني في ٢٠ نيسان/أبريل ترحيبا حارا من قبل السكان المحليين. وقد تمركزت هذه الوحدة إلى جانب مقر قطاع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل جيد في المدينة. وخلال اجتماع اللجنة السياسية مع بعثة مجلس الأمن في ٢٢ أيار/مايو، ناشدت بعثة مجلس الأمن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بشدة أن يجرّد كيسانغاني من السلاح عملا بالقرار ١٣٠٤ (٢٠٠١).

**التخطيط لانسحاب القوات الأجنبية ولنزع سلاح الجماعات المسلحة، أو تسريحها، أو إعادة إدماجها، أو إعادة توطينها إلى الوطن أو إعادة توطينها**

٤٦ - وفقا للقرار ١٣٤١ (٢٠٠١)، انكبّت اللجنة العسكرية المشتركة، بالتعاون الوثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على وضع خطتين تتناولان كلا من الانسحاب التام لجميع القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية ونزع سلاح الجماعات المسلحة المعروفة في اتفاق لوساكا، أو تسريحها، أو إعادة إدماجها، أو إعادة توطينها إلى الوطن، أو إعادة توطينها. وقد ورد ذكر الجهود الأولية التي بذلتها اللجنة العسكرية المشتركة

٤٩ - وعلى أساس المعلومات التي ستقدم، سيتعين على بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تعد خططاً وطرائق للمساعدة التي ستقدمها الأمم المتحدة. ولن يتسنى ذلك قبل انتهاء ولاية البعثة في ١٥ حزيران/يونيه إذا لم تكن المعلومات متاحة في نيويورك بحلول ١ حزيران/يونيه. عندها فقط سيتمكن استخدام هذه المعلومات كأساس لاتخاذ توصيات في تقرير الأمين العام.

٥٠ - وفي النهاية، قدمت أوغندا وأنغولا فقط معلومات عن أعداد قواتهما، ومواقعهما وسلاحهما في جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يخص خطة انسحاب القوات الأجنبية منها. ولن يتسنى إحراز مزيد من التقدم في تطوير المفهوم ليصبح خطة مفصلة ملائمة لكي تتفق عليها الأطراف وتنفذ لاحقاً حتى تقدم رواندا، وزيمبابوي، وناميبيا معلومات عن قوات كل منها.

#### ٥١ - وعلى أساس المعلومات التي ستقدم، سيتعين على بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تعد خططاً وطرائق للمساعدة التي ستقدمها الأمم المتحدة. ولن يتسنى ذلك قبل انتهاء ولاية البعثة في ١٥ حزيران/يونيه إذا لم تكن المعلومات متاحة في نيويورك بحلول ١ حزيران/يونيه. عندها فقط سيتمكن استخدام هذه المعلومات كأساس لاتخاذ توصيات في تقرير الأمين العام.

٥٢ - وأوفدت اللجنة العسكرية المشتركة فرقة تقييم إلى كينشاسا خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٦ نيسان/أبريل من أجل تقييم الاحتياجات الأمنية المادية لمندوبي اللجنة العسكرية المشتركة في كينشاسا. وسافرت الفرقة أيضاً إلى برازافيل من أجل البحث مع سلطات جمهورية الكونغو في إمكانية إيواء بعض مندوبي اللجنة العسكرية المشتركة في تلك المدينة بصفة مؤقتة.

٥٣ - وبناءً على توصية من بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى في أيار/مايو ٢٠٠١، طلب المجلس إلى اللجنة السياسية أن تصدر إلى اللجنة العسكرية المشتركة أمراً بأن تتخذ مقراً لها في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في كينشاسا فوراً أو أن تبين ماذا يمكن للبعثة العسكرية المشتركة أن تقدمه في حالتها الراهنة من مساهمة أخرى في العملية.

#### ٥٤ - الجوانب الإنسانية

٥٤ - في أسوأ هجوم على عاملين في مجال المساعدة الإنسانية بجمهورية الكونغو الديمقراطية منذ سنوات، تعرض ستة أفراد عاملين في لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى عملية سطو وإطلاق نار بصورة وحشية أودت بحياتهم في ٢٦ نيسان/أبريل بينما كانوا في مهمة تقييم للمساعدة الإنسانية على بعد حوالي ٦٠ كيلومتراً شمال بونيا. والضحايا أربعة من مواطني جمهورية الكونغو الديمقراطية، من بينهم امرأة، وموظفان دوليان، أحدهما امرأة. وخلال الشهور الماضية، تلقى العديد من الأفراد الدوليين العاملين في بونيا رسائل تهديد من إحدى الجماعات العرقية في المنطقة، وسحبت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أحد موظفيها العاملين في المجال الإنساني لأسباب أمنية في نيسان/أبريل.

#### عمل اللجنة العسكرية المشتركة مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مكاتب مشتركة

٥١ - واصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعاونها الوثيق مع اللجنة العسكرية المشتركة وحافظت على فرقة من ضباط الاتصال والتخطيط في لوساكا لذلك الغرض. وخلال الفترة التي يتناولها التقرير، عملت اللجان العسكرية المشتركة الإقليمية الأربع في مقار قطاع البعثة في كاليمي، وكانانغا، وكيسانغاني، ومباداكا، حيث تسنى لأعضاء اللجان العسكرية المشتركة الإقليمية المشاركة بفعالية في عملية التحقق من فض اشتباك القوات وإعادة انتشارها. ويطلب من رئيس اللجنة العسكرية المشتركة، يسرت البعثة للجنة العسكرية المشتركة زيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من ٢٩ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه.

٥٥ - وخلال الفترة التي يتناولها التقرير، بلغ عدد اللاجئين المنتمين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية الموجودين في البلدان المجاورة أزيد من ٤٥٠ ٣٣٨ لاجئا، حسب أرقام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويوجد معظم اللاجئين في جمهورية تزانيا المتحدة (٤٣٦ ١١٤)، وفي جمهورية الكونغو (٦٨٠ ٨٣)، وفي زامبيا (٥٦ ٠٠٠). وظل العدد التقديري للاجئين في جمهورية الكونغو الديمقراطية مستقرا في ما يزيد على ٣٢٩ ٠٠٠ لاجئ. ويتشكل معظم جماعات اللاجئين من أنغوليين عددهم ١٧٩ ٥٨٠ - ويستوطنون مقاطعات الكونغو السفلى، وباندودو، وكاتانغا - ومن لاجئين سودانيين عددهم ٧٤ ٣٠٠ لاجئا يستوطنون الجزء الشمالي الشرقي من المقاطعة الشرقية.

٥٨ - وتؤيد منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، التي تعمل في تعاون وثيق مع ممثلي الخاص، اتفاق الحكومة ومجموعات المتمردين على إقامة ممرات إنسانية تسمح باستئناف التجارة في الأغذية وغيرها بين كينشاسا والمقاطعات الشرقية والشمالية. وتعد المقاطعة الاستوائية موردا تقليديا للأغذية إلى سوق كينشاسا، وأسفر توقف التبادل التجاري بسبب الأعمال العدائية بين سوق العاصمة ومورديه عن مشقة عانى منها المزارعون في المقاطعة الاستوائية والمستهلكون في كينشاسا على حد سواء.

٥٩ - ولا تزال حالة الصحة العامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تسبب قلقا شديدا. فلا يزال يتعذر على نحو ٣٧ في المائة من السكان الوصول إلى المرافق الطبية الأساسية ولا يتاح إلا لما يقل عن نسبة ٤٧ في المائة منهم إمكانية الحصول على مياه شرب مأمونة. وتشير الإحصاءات الحكومية الحديثة إلى وجود مليوني شخص مصابين بفيروس الإيدز، وهو ضعف العدد في عام ١٩٩٩. وتوجد في المقاطعات الشرقية أعلى نسب الإصابة، إذ تضاعف عدد المصابين بالفيروس خمسة أضعاف (من ٤ إلى ٢٢ في المائة) خلال السنتين الماضيتين في مدن من قبيل غوما وبوكافو وبيي.

٥٦ - وفي عملية جرت مؤخرا لإعادة تقدير أعداد المشردين حسب المقاطعات في أرجاء البلد، استفادة من فتح الطرق تدريجيا إلى المناطق التي كان الوصول إليها صعبا للغاية، أبلغ مكتب منسق الشؤون الإنسانية عن وجود عدد مجموعه ٢٠٤١ ٠٠٠ شخص. ووجدت أعلى أعداد في المقاطعات الشرقية: شمال كيفو (٦٢٠ ٠٠٠ شخص) وجنوب كيفو (٣٧٣ ٠٠٠ شخص) وكاتانغا (٣٥٤ ٠٠٠ شخص) والمقاطعة الشرقية (٢٢٠ ٠٠٠ شخص) ومانيمبا (١٣٢ ٠٠٠ شخص) ويوجد أعلى تجمع يلي تلك المناطق في ارتفاع أعداد المشردين في شمال غرب الكونغو، وقدر العدد في المقاطعة الاستوائية بما يصل إلى ١٧١ ٠٠٠ من المشردين. ومن بين المقاطعات الأخرى التي تضم مشردين مقاطعات كاساي الشرقية (١١٤ ٠٠٠ شخص) وكاساي الغربية (٢٩ ٠٠٠ شخص) وكينشاسا (٢٨ ٠٠٠ شخص).

٥٧ - ويقدر أن هناك نحو ١٦ مليون شخص في جمهورية الكونغو الديمقراطية في حاجة ماسة إلى الأغذية نتيجة

٦٢ - وأثناء الزيارة التي قام بها مؤخرا كينزو أوشيما، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ناشد مجتمع المانحين الدولي أن يقوم بزيادة المساعدة المقدمة منه في الأشهر المقبلة لكي تتمكن وكالات الإغاثة من توسيع نطاق قدرتها على أرض العمليات وزيادة الموارد المتاحة للتصدي "للعجز الضخم في مجال المساعدة الإنسانية" الذي يعاني منه البلد. وقال السيد أوشيما إنه مع فك الاشتباك بين القوات المتحاربة ونشر مراقبي البعثة في مناطق الخطوط الأمامية، أخذت إمكانية الوصول إلى السكان الضعفاء في التحسن، وشعر بالفعل بعض المدنيين، مثل من يقيمون في كابيندا، المدينة الأمامية السابقة، بآثار عملية السلام. وأظهر السيد أوشيما الحاجة إلى برامج خاصة لمعالجة المشاكل المتعلقة على وجه التحديد بالأطفال الجنود والعنف ضد المرأة والمسائل المتصلة بالمشردين من النساء والأطفال والمشاكل النفسية التي يعاني منها السكان المتأثرون بالحرب. وقال وكيل الأمين العام إنه يلزم، عندما تسنح الظروف، وضع برنامج لإعادة الاستيطان من أجل المشردين داخليا واللاجئين لدعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأشار إلى أنه تم حث المانحين على التسليم بأن تقديم دعم متزايد للجهود الإنسانية وجهود الإصلاح في مرحلة مبكرة من شأنه أن يسفر عن تحققات حقيقية للسلام. وينبغي للبعثة كذلك أن تستفيد من الشبكات المحلية القوية للمنظمات غير الحكومية النسائية والجماعات المدنية، التي تركز على القاعدة الشعبية، في القيام بكثير من الأنشطة الإنسانية اللازمة كأنشطة مساعدة لبرامجها، وفي تنفيذ هذه الأنشطة.

٦٣ - وبناء على اقتراح من البعثة، أوشك إنشاء عملية "سفينة السلام" في نهر الكونغو على التحقق بدعم من سائر منظمات الأمم المتحدة الإنسانية. ومن المتوقع أن ترحل أول سفينة من كينشاسا إلى المقاطعة الاستوائية خلال شهر تموز/

٦٠ - وتقدر دراسة لمعدلات الوفيات نشرتها لجنة الإنقاذ الدولية في ٨ أيار/مايو أن عدد حالات الوفاة التي حدثت منذ نشوب القتال في آب/أغسطس ١٩٩٨ يزيد بنحو ٢,٥ مليون حالة بين السكان المدنيين في المنطقة عن العدد الذي كان يتوقع حدوثه بدون الحرب. وقد استكمل المسح الأخير دراسة أجريت في عام ٢٠٠٠ ووسع نطاقها، وهي الدراسة التي تقدر أنه قد حدثت "زيادة" قدرها ١ ٧٠٠ ٠٠٠ حالة وفاة من حالات الوفاة بين المدنيين في الـ ٢٢ شهرا الأولى من الصراع. ومثل الدراسة التي أجريت في عام ٢٠٠٠، يشير التقرير الحالي إلى أن الأغلبية العظمى من حالات الوفاة تتصل بالأمراض وسوء التغذية، وهما من النواتج الفرعية للحرب التي دمرت نظام الرعاية الصحية للبلد ودمرت اقتصاده. فقد دفع القتال وعدم الأمن المستمرين مئات الآلاف من السكان إلى اللجوء إلى الغابات والأدغال، حيث تعذر عليهم الحصول على الأغذية والدواء والمأوى. وتعذر في المقابل على منظمات المعونة الوصول إلى المناطق المتأثرة بالقتال بسبب عدم الأمن.

٦١ - وخلصت الدراسات إلى أن عددا أصغر نسبيا من حالات الوفاة، بلغ ٣٥٠ ٠٠٠ حالة في ٣٣ شهرا، يعزى مباشرة إلى العنف. وعلى الرغم من ذلك فإنه وفقا لما أشار إليه المدير المسؤول عن الدراسة عانت أسرة معيشية من بين كل ثماني أسر من وفاة فرد من أفراد الأسرة من جراء العنف خلال تلك الفترة. ومن أكثر النتائج المستخلصة إزعاجا تأثير الحرب غير المتناسب على الأطفال. فقد انخفضت نسبة الأطفال دون سن سنتين انخفاضا مروعا عن النسبة المتوقعة في المعتاد. وفي المنطقتين المشمولتين بالمسح، وهما موبا وكاليمي، تقدر نسبة الأطفال الذين ولدوا أثناء فترة الصراع ولقوا حتفهم، أو من المتوقع أن يلقوا حتفهم، قبل أن يبلغوا عامهم الثاني بنسبة ٧٥ في المائة.

بحرية التعبير وأمان الفرد على شخصه. واعتقل أعضاء في جماعات حقوق الإنسان والصحف لاعتراضهم علنا على انتهاكات حقوق الإنسان أو لتبني مواقف تعتبر معادية للحكومة. وثمة تقارير مزعجة أخرى تشير إلى أن مراكز الاحتجاز التي لم تغلق إلا مؤخرا على يد الرئيس الجديد قد عادت إلى الظهور.

### الإقليم الخاضع لسيطرة جبهة تحرير الكونغو

٦٦ - وفي ظل خلفية من المجازر الإثنية التي خلفها القتال بين الليندو والهيماء، والتي قضت على حياة عدة آلاف في السنة الماضية، يأتي مقتل الموظفين الستة التابعين للجنة الصليب الأحمر الدولية قرب بونيا في نيسان/أبريل. وتضامنا مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، قامت جميع وكالات الأمم المتحدة بتعليق أنشطتها في المنطقة، حتى يتم القبض على الجناة ومعاقبتهم وفقا للقوانين السارية. وتم تشكيل فريق تحقيق عسكري مشترك يضم عناصر من جبهة تحرير الكونغو ومن قوات الدفاع الشعبي لأوغندا على السواء، عُهد إليه بمهمة العثور على هؤلاء القتلة وتقديمهم إلى العدالة. وإثر عمليات القتل تلك، اندلع القتال مجددا بين الهيماء - باغيريري من جهة والليندو من جهة أخرى، وذلك حول منطقتي فتاكي ودجوغو. وتُبدل حاليا جهود الوساطة، كما تتم مبادرات للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وذلك بالمشاركة النشطة من طرف موظفي شؤون حقوق الإنسان التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعناصر أخرى تابعة لوكالات المساعدة الإنسانية.

### الإقليم الخاضع لسيطرة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية

٦٧ - في المقاطعات الشرقية، وردت تقارير تفيد بوجود اضطرابات إثنية وهجمات قامت بها مجموعات متمردة

يوليه، حاملة شحنة من السلع والإمدادات للسكان في تلك المنطقة. ويتمثل الهدف المزدوج للعملية في تشجيع بدء حركة النقل من جديد على النهر لتمكين من إنعاش الأنشطة الاقتصادية في المنطقة. وستمضي السفينة ذاتها قدما إلى كيسانغاني التي عانت معاناة شديدة من انعدام حركة النقل على النهر خلال السنوات الثلاث الأخيرة من الصراع. وإقامة هذه المشاريع، تشارك البعثة في تيسير التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المعنية (الحكومة وجبهة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي) فيما يتصل بالتفاصيل الإدارية والأمنية والتفاصيل المتعلقة بالنقل والإمداد.

### خامسا - حقوق الإنسان

#### الإقليم الخاضع لسيطرة الحكومة

٦٤ - وفقا للمشار إليه في الفقرة ٩ أعلاه، ألغت الحكومة القانون الصادر بالمرسوم ١٩٤ الذي قيد أنشطة الأحزاب السياسية، وأصدرت قانونا جديدا يتناول الحق في حرية اعتناق الآراء السياسية والحق في تكوين الجمعيات والمشاركة في الشؤون العامة والانتخابات. وسيقيم فيما بعد تأثير هذا القانون الجديد على تحرير المناخ السياسي. وأفرجت الحكومة في إطار عفو عام عن ما يزيد على ٧٠٠ معتقل من السجن، من بينهم معارضون سياسيون وصحفيون وثمانية أفراد كانوا محتجزين فيما يتصل باغتيال الرئيس كاييلا. وأفرج أيضا عن خمسة أطفال جنود كانت المحكمة العسكرية في ماتادي بياسكونغو قد حكمت عليهم بالإعدام. وأعيد فتح مكتب الرابطة الأفريقية لحقوق الإنسان، وهي منظمة عاملة في مجال حقوق الإنسان، التي كانت قد أغلقت قبل ثلاث سنوات.

٦٥ - واستمرت مع ذلك بعض الانتهاكات لحقوق الإنسان، ومن بينها عمليات الاعتقال التعسفي والابتزاز. واستمرت القيود المفروضة على الحقوق الأساسية المتصلة

انتراهاموي، قيل إنهم كانوا يرتدون الزي الرسمي للقوات المسلحة الكونغولية.

٧٠ - ورغم ذلك، فإن المجموعات الممثلة للمجتمع المدني وحقوق الإنسان في المقاطعات التي يسيطر عليها المتمردون تحتفظ بحقوقها في حرية التعبير والتنظيم، وتستمر في التعبير عن انتقاداتها للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وحلفائه الروانديين. وبالإضافة إلى عشرات الرابطات العاملة في مجال حقوق الإنسان، توجد مجموعات غير حكومية عديدة تعمل في مجال التنمية والمساعدات الإنسانية، وكنايس نشطة، وصحفيون مستقلون. ويتعرض أعضاء هذه المجموعات بصفة منتظمة للاعتداءات الجسدية، والاعتقال التعسفي، والاحتجاز على يد السلطات بسبب ما يزاولونه من أنشطة.

### سادسا - حماية الطفل

٧١ - يبقى الوضع المتعلق باستخدام الأطفال كمقاتلين مصدرا للقلق الشديد. وواصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الإبلاغ عن مشاهدة الأطفال الجنود بشكل منتظم في سائر أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية. وثمة أيضا شواغل متزايدة بأن حركات المتمردون في المقاطعات الشرقية قد تكون ضالعة في زيادة أعداد الأطفال المجندين حتى يتسنى لها التعويض عما تخسره من أفراد تابعين للوحدات العسكرية لقوات الدفاع الشعبي لأوغندا وجيش رواندا الوطني بسبب فض الاشتباك والانسحابات.

٧٢ - ووصل ممثلي الخاص المعني بالأطفال في حالة الصراع المسلح، أولارا أوتونو، إلى كينشاسا في ٢٤ أيار/مايو، في زيارة دامت ١٠ أيام. واجتمع مع الرئيس كابيلا وأعضاء حكومته، بمن فيهم وزراء الخارجية، والدفاع، وحقوق الإنسان، والشؤون الاجتماعية والأسرة، بالإضافة إلى المفوض المعني بالعلاقات مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في

مسلحة، وحلفاؤها؛ وعن وقوع مجازر في الآونة القريبة كان ضحيتها النساء، وحوادث اغتصاب للنساء والمراهقات؛ وعن تعرض القرى للنهب أو الإحراق، ووقوع اعتداءات على السكان المدنيين؛ وممارسة قطع الطرق على نطاق واسع، وقيام الجماعات المسلحة والجنود الذين انقطعوا أجورهم بأعمال السلب.

٦٨ - وفي جنوب كيفو، وردت تقارير غير متحقق منها تفيد بأن رجالا مسلحين هاجموا إيلانغي في ٢٣ نيسان/أبريل، وقتلوا سبع نساء حوامل كن ينتظرن الولادة في مركز صحي. وألقي بجثثهن في نهر أولندي. وتفيد التقارير أن هذه الأعمال تمثل ممارسة ترتكب في غالب الأحيان ضد الأشخاص الذين يشبه بأهم موالون للجانب المعارض. وفي ١١ أيار/مايو، قام أفراد ينتمون إلى قوات الدفاع عن الديمقراطية باختطاف ستة عاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وهم أربع نساء ورجلان، ينتمون إلى المنظمة الدولية للتعاون في مجال الرعاية الصحية وهي منظمة غير حكومية بوروندية هولندية مشتركة.

٦٩ - وفي كاتانغا الشمالية، زادت المصادمات بين الجماعات المسلحة وقوات المتمردون وحلفائهم من حدة انعدام الأمن في المنطقة. وتحتل الجماعات المسلحة (القوات المسلحة الرواندية السابقة، وميليشيات الإنتراهاموي، وقوات الدفاع عن الديمقراطية، وجماعات الماي الماي) الحقول والمناطق الخصب، في حين تحتل قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية البلدات والمدن. ونتيجة لذلك، وقع السكان المدنيون رهينة للمعسكرات المتصارعة، مما أدى إلى تقييد حريتهم في الحركة بشكل شديد. وفي الآونة القريبة وردت تقارير عن قيام جماعات الماي الماي باختطاف ١٢ امرأة، وقتلوا لاحقا ١٠ منهن. وفي ليلة ٧ أيار/مايو، أُبلغ عن تعرض قريتي كاساما ومونيغي، الواقعتين شمال غربي بويتو، للاعتداء والسرقة من طرف ١٠ أفراد من ميليشيات

حرية الحركة في كامل أنحاء البلاد؛ وتعزيز النظام القضائي لوضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب.

٧٤ - وكما ذكرت في تقرير السبع (S/2001/373)، قام فريق من القائمين بالتعداد المدنيين والعسكريين بزيارة معسكرات الجيش الخاضعة للحكومة في مقاطعات كاساي الغربية، وكاتانغا، وباسكونغو، وكينشاسا، لمقابلة الأطفال المقاتلين، وإعداد ملف مبدئي عن الأطفال الجنود في القوات المسلحة الكونغولية. وتعرضت هذه العملية لبعض المصاعب بسبب توقف الاتصالات بين القيادة العسكرية العليا وقادة الوحدات العسكرية في المعسكرات التي تمت زيارتها، فقررت وزارة الدفاع حينذاك تنظيم حلقة دراسية لرفع مستويات الوعي لدى الجيش، الأمر الذي سيسهل أيضا إجراء مسح استقصائي شامل للجنود الأطفال. وبفضل جهود الدعوة التي بذلتها اليونيسيف مع وزارتي الدفاع وحقوق الإنسان، وافق الرئيس كابيلا على أن يقوم بافتتاح هذه الحلقة الدراسية الهادفة لزيادة الوعي، وطلب إلى وزارة الدفاع واليونيسيف أن يقيما بتنظيمهما في أسرع وقت ممكن.

٧٥ - وفي تقرير السبع، أشرت إلى أن اليونيسيف ولجنة الصليب الأحمر الدولية تعملان بشكل وثيق من أجل إعادة الأطفال الذين قامت قوات الدفاع الشعبي لأوغندا بنقلهم إلى أوغندا، والذين ينتمون إلى مناطق بني وبوتيمبو وبونيا، إلى أسرهم. ولا يزال هؤلاء الأطفال في معسكر كايكونزي في أوغندا، وتدعم اليونيسيف رعايتهم. بيد أنه نتيجة لمقتل ستة من موظفي لجنة الصليب الأحمر الدولية في الآونة القريبة، فإن هذا الشريك الرئيسي في عملية جمع شمل الأسر قد علق عملياته في مقاطعة إيتوري. وعقدت اليونيسيف اتفاقا مع منظمة محلية غير حكومية، وهي منظمة "جراند لاكس للإنقاذ"، للاستمرار في معالجة مسألة تتبع أثر الأسر حتى يتسنى تحقيق جمع الشمل في وقت قريب. غير أنه في

جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأثناء سير المناقشات، أعلم الرئيس كابيلا السيد أوتونو أنه قد أصدر أمرا تحريريا للجيش بعدم تجنيد أي أطفال آخرين، وأن حكومته قد صادقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة. والتقى السيد أوتونو أيضا برؤساء وكالات الأمم المتحدة، والموظفين المسؤولين عن حماية الطفل التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واليونسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال المساعدات الإنسانية، وبممثلين عن المجتمع المدني، كما التقى بأدولفي أونومبا، رئيس التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، وجان بيريمبا، قائد جبهة تحرير الكونغو.

٧٣ - وخلال الاجتماعات التي عقدت في كينشاسا، وغوما، وبوكافو، وبونيا، وكيسانغاني، دعا إلى تلبية احتياجات جميع الأطفال المتأثرين بالحرب، بمن فيهم الأطفال المشردون، واللاجئون، والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والصدمات النفسية، والذين حُرِّموا من إمكانية الالتحاق بالمدارس أو الحصول على خدمات صحية، والفتيات اللائي تعرضن للاغتصاب، والأطفال المجنودون. وخصّ السيد أوتونو بالذكر الأطفال المجندين ودعا إلى وقف تجنيد الأطفال، أو تدريبهم، أو استخدامهم كمقاتلين، مما في ذلك إنشاء نظام رصد لكفالة عدم القيام بمزيد من التجنيد؛ وإتاحة دخول الأفرقة العسكرية والمدنية المشتركة إلى المعسكرات لأجل القيام بتفتيش استقصائي عن الجنود الأطفال تسهلا لتنفيذ برنامج نزع السلاح، أو التسريح، أو إعادة الإدماج أو الإعادة إلى الوطن أو إعادة التوطين؛ وتحسين إمكانيات وصول وكالات المساعدة الإنسانية إلى المناطق التي يوجد بها السكان المتضررون، لا سيما الأطفال؛ وإدخال تحسينات على الوضع الأمني العام تمكينا للسكان من

تخفيف وطأة الفقر وتعزيز حقوق الإنسان. وحيًا المفوض التدابير الإيجابية التي اتخذتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخرًا، وأكد رغبة المفوضية في دعم عملية السلام والمصالحة. وأكد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كلاهما رغبتهما في دعم الحكومة، كما يقومان بإسداء المشورة بخصوص التدابير الهادفة إلى كبح التضخم، ومحاربة الفساد، وإقامة نظام مراجعة حسابات يتسم بالكفاءة. وفي ٢٦ أيار/مايو، أعلنت الحكومة قرارها المتعلق بتحرير أسعار الصرف للفرنك الكونغولي، ملغية بذلك الفارق الواسع بين الأسعار الرسمية وسعر السوق. وشملت تدابير أخرى إزالة قيود الأسعار الموضوعة على منتجات الوقود، وهو قرار عالج أحد الأسباب الكامنة وراء نقص الوقود في كينشاسا.

٨٠ - وإدراكا منها للفوائد المهمة التي ستترتب على إعادة فتح الشبكة النهرية، ليس للتجارة وحرية الحركة فحسب، بل ولبناء الثقة وتعزيز الوحدة الوطنية أيضا، عملت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على إعادة فتح نهر الكونغو من خلال التفاوض مع الأطراف المعنية لأجل إعادة حركة المرور النهري بين كينشاسا، ومبنداكا، وكيسانغاني. وخلال زيارته لجمهورية الكونغو الديمقراطية في نيسان/أبريل، اقترح السيد غويهينو إنشاء لجنة لحوض نهر الكونغو ترأسها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بمشاركة جميع الأطراف الكونغولية، وحكومي جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وأعلنت بعثة مجلس الأمن إلى المنطقة، خلال زيارتها لمبنداكا في ٢٠ أيار/مايو، عن فتح نهر الكونغو أمام الملاحة، وغادر المركب الأول، محملا بالوقود لاستخدام بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كينشاسا في طريقه إلى كيسانغاني، مرورًا بمبنداكا، مع مرافقة وحدة حماية نهرية تابعة للبعثة. وسيساهم أيضا نشر البعثة في إعادة فتح شبكة

ظل الظروف الأمنية الحالية في مقاطعة إيتوري، يجب ممارسة أقصى درجات الحذر.

## سابعاً - إنعاش الاقتصاد

٧٦ - أشرت في تقارير السابقة عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى وجود حاجة ملحة لتخفيف معاناة الشعب الكونغولي وتحسين الوضع الاقتصادي الكارثي للبلد. وأعتقد أن أعضاء مجلس الأمن يتفقون مع وجهة النظر القائلة بأنه لا بد لعودة السلام إلى ربوع جمهورية الكونغو الديمقراطية من أن يواكبها انتعاش اقتصادي. ولأجل ذلك طلبت من ممثلي الخاص أن يرصد الجهود الهادفة إلى بعث الحياة الاقتصادية للبلاد، وتقديم المساعدة، متى تسنى ذلك، لهذه الجهود، والمبادرات الأخرى ذات الصلة.

٧٧ - وعملا باستشارة قدمها كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، قامت الحكومة بتعليق ترخيص للتجار في الماس مُنح في عام ٢٠٠٠ إلى شركة أجنبية حصراً، وأعلنت عن تدابير تهدف إلى تحرير تجارة الماس.

٧٨ - وهناك مبادرة مهمة تقوم الحكومة باتخاذها، وهي تتعلق بتحديد محطتي توليد الطاقة المقامتين على سد إنغا، وتعتبر هاتان المحطتان أكبر مرفق لتوليد الكهرباء في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وتعمل هذه المحطة الكهربائية المائية حالياً بجوالي ٢٠ في المائة من طاقتها، ويتمتع زهاء ٧ في المائة من السكان الكونغوليين فقط باستعمال الكهرباء. ويتم إجراء مفاوضات للحصول على استثمار أجنبي يقدر بليون دولار تقريبا لتجديد هذا المرفق.

٧٩ - وفي تحرك يشير إلى استئناف تقديم المساعدة الإنمائية من الاتحاد الأوروبي، أعلن المفوض الأوروبي للتنمية، في ٤ أيار/مايو، عن دفع ١٢٠ مليون يورو لتمويل برامج

## تاسعا - الخطوات المقبلة

٨٤ - تتضمن الفقرات من ٤٥ إلى ٤٩ أعلاه وصفا للخطوات التي اتخذتها اللجنة العسكرية المشتركة واللجنة السياسية حتى الآن لتنفيذ ما طلب في القرار ١٣٤١ (٢٠٠١) من وضع خطط للانسحاب المنظم لجميع القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية ونزع سلاح الجماعات المسلحة المحددة في اتفاق لوساكا أو تسريحها أو إعادة إدماجها أو إعادة إلى أوطانها أو إعادة توطينها. وسيلزم القيام بقدر كبير من الأعمال الإضافية لكي يتسنى استخدام الخطط كأساس مناسب لولاية البعثة في مرحلة ثالثة نهائية من الانتشار. وكما أشير في الفقرة ٤٩، لم تقدم معظم الأطراف حتى الآن المعلومات التفصيلية المطلوبة من بعثة مجلس الأمن خلال اجتماعها باللجنة السياسية في لوساكا في ٢٢ أيار/مايو. وقد تكون هناك حاجة إلى عدة أسابيع أخرى على الأقل قبل التمكن من وضع خطط تنفيذية دقيقة وخطط فرعية تفصيلية ملائمة للتنفيذ في صيغتها النهائية واعتمادها.

٨٥ - وسيكون من قبيل التهور بوضوح الدخول في مرحلة ثالثة لنشر البعثة قبل إتمام مرحلة فض الاشتباك والتحقق، وبدون جني فوائد واقعية ومعتمدة. ومع ذلك، لا يتعين فقدان الزخم المتولد عن فض اشتباك القوات وانسحاب القوات الأجنبية. كما لا ينبغي السماح للأطراف باعتبار مواقعها الدفاعية الجديدة مواقع دائمة. وقد استكملت الأمانة العامة لذلك مفهوم عمليات البعثة بكفالة توافر الموارد اللازمة لها سواء لاستكمال المرحلة الحالية أو إعداد نفسها للاضطلاع بالمهام المعقدة والمتنوعة في إطار المرحلة المقبلة.

٨٦ - وينطوي المفهوم المنقح، الذي جرى وضعه في صيغته النهائية خلال زيارة المخططيين التابعين لإدارة عمليات حفظ

الطرق البرية والتنمية في المناطق التي تنتشر بها القوة. ويتم العمل بالاشتراك مع المانحين المحتملين، على إعداد العديد من مشاريع الإصلاح الصغيرة المحلية ذات الأثر السريع.

## ثامنا - الجوانب المالية

٨١ - تبلغ ميزانيتي المنقحة للبعثة للفترة المالية الحالية التي تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ مبلغا قدره ٢٧٣,١ مليون دولار وهي تعكس احتياجات إضافية من الموارد نشأت عن مفهوم العمليات الجديد للبعثة الذي وافق عليه مجلس الأمن في قراره ١٣٤١ (٢٠٠١). ولقد نظرت اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة بالفعل في الميزانية المنقحة وأوصت الجمعية العامة بالموافقة عليها. وفيما يتعلق بالفترة المالية ٢٠٠١-٢٠٠٢ التي تبدأ اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١، أوصت اللجنة الخامسة الجمعية بأن تخصص للبعثة مبلغا أوليا قدره ٢٠٠ مليون دولار لتغطية تكاليف الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، رهنا بتقديم ميزانيتي المقترحة للبعثة عن كامل الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ خلال الجزء الرئيسي من الدورة السادسة والخمسين للجمعية. ومن المتوقع أن تتخذ الجمعية العامة عما قريب إجراء بشأن توصيات اللجنة الخامسة.

٨٢ - وبناء عليه، إذا وافق مجلس الأمن على توصياتي المبينة أدناه بخصوص البعثة، فإن الاحتياجات الأولية للبعثة من الموارد للفترة المالية ٢٠٠١-٢٠٠٢ سوف تستوفي من الاعتماد البالغ ٢٠٠ مليون دولار الذي ستمنحه الجمعية لي.

٨٣ - وقد بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة لغاية ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١ للحساب الخاص للبعثة مبلغا قدره ٣٢,٧ مليون دولار. وبلغ إجمالي الاشتراكات المقررة المستحقة لجميع عمليات حفظ السلام لغاية ذلك التاريخ مبلغا قدره ٢ ٣٢٠,٢ مليون دولار.

ذلك، هناك تصور لتوسيع نطاق تواجد البعثة في كيسانغاني لإعدادها للقيام بهذا الدور. وسيأخذ هذا التواجد شكل موظفين مدنيين، بمن فيهم موظفون للشؤون السياسية والإنسانية وحقوق الإنسان وحماية الطفل والإعلام. وسيجري أيضا نشر أفرقة إضافية من المراقبين العسكريين، التي ستضطلع بمهمة مساعدة التجمع الكونغولي في استكمال خططه للانسحاب من المدينة ورصد تنفيذها. وستضطلع جميع الوحدات العسكرية والمدينة في المدينة بمهمة هامة أخرى تتمثل في جمع وتحليل المعلومات استعدادا لبدء برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعادة للوطن وإعادة التوطين في مرحلة لاحقة من العمليات. وسيلزم بصفة خاصة جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات بشأن الحالة في مقاطعتي كيفو. وستكون هناك أيضا حاجة إلى زيادة حجم وحدة الأمن المسلحة التابعة للأمم المتحدة. وسيستلزم هذا زيادة متناسبة في قوام وحدات الدعم التشغيلي العسكرية والمدينة في كيسانغاني.

٨٩ - ومن المتصور إجراء توسع كبير في الوجود المدني للبعثة في مزار القطاع الثالث الأخرى في كاليما وكانغا ومبانداكا، مما يحولها إلى مراكز متكاملة للعمليات يمكن منها إدارة مجموعة كاملة لأنشطة البعثة. وسيجري نشر موظفين مدنيين حيثما يكون هناك تواجد عسكري للبعثة. وسيجري أيضا نشر موظفين للشؤون السياسية في بعض العواصم الإقليمية. ولتتمكن البعثة من الاحتفاظ بسجلات ملائمة لحقول الألغام وتنظيم حملات توعية بالألغام للمراقبين العسكريين والسكان المدنيين بالمناطق المتأثرة، سيجري إنشاء مركز للعمل المتصل بإزالة الألغام في مقر البعثة، مع وجود خلايا فرعية في كل مقر من مزار القطاعات.

٩٠ - وعند البت في أولويات الإجراءات المتعلقة بالألغام، ينبغي إدماج المنظور الجنساني في كل مرحلة. ويشمل ذلك تصميم حملات للتوعية بالألغام، وتحديد المناطق ذات

السلام للبعثة في نيسان/أبريل، على تصور لمرحلة أولية تقوم البعثة خلالها بالاستعداد للانتقال إلى المرحلة الثالثة. وخلال هذه المرحلة، ستواصل البعثة رصد وجود القوات في المواقع الدفاعية الجديدة، وكذلك أي عمليات انسحاب أخرى للوحدات الأجنبية. وللأغراض التشغيلية وأغراض الإمداد، سيتطلب هذا إنشاء مرافق لإعادة تزويد طائرات الهليكوبتر بالوقود في مانونو وإيليو وبويندي وباسانكوسو، وكذلك نشر حوالي ٢٠٠ من الأفراد العسكريين المسلحين لحماية المعدات والمرافق والإمدادات الموجودة في كل مركز من هذه المراكز الأربعة. وستكون هناك حاجة أيضا إلى نشر ثمانية أفرقة لمراقبين عسكريين إضافيين لهذا الغرض، وكذلك ٧٥ فردا من وحدة الشرطة العسكرية.

٨٧ - وستواصل البعثة رصد المواقع الدفاعية الجديدة والتحقق من أي عمليات انسحاب للوحدات العسكرية الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المقدر الاحتياج إلى زيادة قدرها ٣٠ فريقا من المراقبين العسكريين يتكون كل فريق منها من ٤ مراقبين للاضطلاع بهذه المهمة. وقد تحتاج البعثة إلى إنشاء مقر أمامي للبعثة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشير التقديرات الأولية إلى أن هناك حاجة إلى ما يصل إلى ١٠٠ مراقب عسكري لتزويده بطاقم من الأفراد. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن دعوة البعثة إلى رصد تسريح الجماعات المسلحة العاملة في إطار القوات المسلحة الكونغولية أو القوات المتحالفة وتجريدها من السلاح في مرحلة مبكرة. وإذا كان الأمر كذلك، فإنه ستكون هناك حاجة إلى ما يقدر بـ ٤٠ مراقبا عسكريا إضافيا، لما يصل مجموعه إلى ٢٦٠ مراقبا عسكريا علاوة على العدد التكميلي الحالي.

٨٨ - وتنحلي أهمية تجريد كيسانغاني من السلاح وفقا للقرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، والدور الذي يمكن أن تضطلع به المدينة في التجديد الاقتصادي والسياسي للبلد. وبناء على

يجري على الفور إجلاء سلطات الأمر الواقع القائمة والتي ستواصل الاضطلاع بالإدارة وكفالة حفظ القانون والنظام في المناطق.

٩٥ - وسيكون لذلك دور البعثة في هذه المسائل محدودا للغاية. ويرجع ذلك على الأقل إلى حجمها ونشرها المحدود. وسيتم نشر الموظفين المدنيين بما في ذلك موظفي حقوق الإنسان وحماية الطفل والشؤون المدنية البعثة من القيام إلى حد ما برصد تطور الحالة. وسيلزم تعزيز هذه الجهود عن طريق النشر النهائي لعنصر الشرطة المدنية بالبعثة.

٩٦ - وتشير دراسة استقصائية أولية أن هياكل الشرطة الكونغولية لا تزال في جميع أنحاء البلد. غير أنه قد تكون هناك حاجة إلى توضيح وضع ضباط الشرطة العاملين في المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين. وبالرغم من أنهم كانوا أفرادا بالشرطة الوطنية الكونغولية قبل اندلاع الصراع، فإنهم قد لا يكونون مقبولين لدى الحكومة ما لم يتم الاتفاق على ترتيب سياسي لإعادة إنشاء شرطة وطنية كونغولية متكاملة.

٩٧ - ويعي عدد كبير من ضباط الشرطة أن فراغا في الحالة الأمنية سيعقب انسحاب القوات الأجنبية. وبالرغم من أن الشرطة المحلية راغبة في قبول مسؤولية حفظ القانون والنظام، فإن سنوات من الإهمال في بنود التدريب والموارد والمعدات ستجعل من الصعب عليها للغاية الاضطلاع بمسؤولياتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المرتبات غير الكافية وغير المنتظمة قد جعلت من الفساد أمرا شائعا، الذي تفاقم بمزاعم الاعتداءات الجسدية مما أدى إلى عدم الثقة في الشرطة من جانب السكان المحليين.

٩٨ - ومن المتصور لذلك القيام للمرة الأولى بنشر وحدة صغيرة من عنصر الشرطة المدنية في إطار البعثة، والذي سيلحق بصفة مبدئية بالمقر. وستقوم هذه الوحدة الصغيرة، بقيادة مفوض مؤقت للشرطة، بإجراء تقييم أكثر تعمقا

الأولوية فيما يتصل بإزالة الألغام والعتاد الحربي غير المنفجر، والتأهيل والمساعدة بتقديم أعضاء صناعية إلى الضحايا، وجمع البيانات عن الضحايا وتحليلها.

٩١ - وتنطوي أنشطة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على جانب جنساني ملحوظ. فقد كان النساء والفتيات والأطفال من بين الضحايا الرئيسيين للقتال وأهدافه، وعانوا بصورة غير متناسبة من الآثار غير المباشرة للصراع.

٩٢ - ومن المتوقع أن تكون المقاتلات من بين الذين سيتم نزع سلاحهم وتسريحهم. وعلاوة على ذلك، سيصبح عدد كبير من المقاتلين مُعالجهم الذين يتعين إيوائهم في ظروف ملائمة. وستطرح أيضا مسألة إعادة إدماج و/أو إعادة توطين النساء المرافقات للمقاتلين في الأجل الأطول تحديات خاصة بها. وستعين أخذ الحالة الخاصة للنساء في الحسبان عند معالجة المسائل الإنسانية ومسائل حقوق الإنسان وحماية الطفل، وكذلك عند وضع مضمون البرامج الإعلامية. ولذلك ينبغي توعية البعثة بهذه الشواغل عن طريق تزويدها بالتوجيه والمشورة اللازمين بواسطة وحدة متخصصة تنشأ لهذا الغرض.

٩٣ - وتبقى مشكلة كفالة إدارة مدنية فعالة، بما في ذلك كفالة الأمن والسلامة للسكان المدنيين، في المناطق التي ستجلب عنها القوات الأجنبية، مسألة تثير القلق. وليس هناك أدنى شك في أن أطراف اتفاق لوساكا مسؤولة أساسا عن أمن المدنيين الكونغوليين. ولذلك، فإنه يتعين على الحكومات المعنية أن تضع هذا الشرط الأساسي في الاعتبار تماما عند وضع خططها للانسحاب المنظم للقوات الأجنبية.

٩٤ - وتعتبر الأطراف الكونغولية مسؤولة أيضا عن سلامة المدنيين في المناطق الواقعة تحت سيطرتها بالفعل. وحتى يحمين وقت وضع الترتيبات الأطول أجلا، فإنه من المتصور أن

١٠١ - وكما أشير في تقرير السادس (S/2001/128)، ستنشئ بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قدرة إعلامية لتمكينها من شرح وتوضيح مقاصد البعثة وأنشطتها. وستكون الوسيلة الرئيسية لإذاعة بيانات البعثة هي الإذاعة. ولذلك من المتوخى إنشاء ستوديو إذاعة وجهاز إرسال على الموجات المتوسطة في كينشاسا إلى جانب أجهزة إرسال في غوما وكيسانغاني وكاليمي وكانانغا ومبانداكا. وستغطي برامجها أنشطة البعثة وعملية السلام وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن أو إعادة التوطين و، حسب الاقتضاء، الحوار بين الكونغوليين.

١٠٢ - ويجب أن يكون موظفو حماية حقوق الإنسان على وعي بالحالة الخاصة للفئات الضعيفة، ويمكنهم الاستفادة من معرفة وخبرة منظمات حقوق الإنسان المحلية وغيرها من المنظمات. كما أن التنفيذ المقبل لبرنامج نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادتها إلى أوطانها أو إعادة توطينها ستضيف عبئا إلى أعمال القطاعات المدنية. ولزيادة تعزيز العنصر المدني في البعثة، أعترم تعيين نائب للممثل الخاص، يكلف بمسؤولية محددة عن الإدارة والتنسيق داخل البعثة، وكذلك بين البعثة والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٠٣ - وبالنظر إلى اتساع رقعة البلد، وتدني الهيكل الأساسي للاتصالات وصعوبات التنقل والوصول إلى أبعد من البلدات الرئيسية، يشمل المفهوم المنقح للعمليات تعزيزا فنيا تدريجيا للقدرات من حيث الأفراد والإمداد والنقل والمعدات، من أجل تهيئة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للاستجابة في الوقت المناسب وعلى نحو فعال متى بدأ الأطراف عمليات انسحاب جميع القوات الأجنبية ونزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها

لمؤسسة الشرطة واحتياجاتها وقدراتها. وسيتمثل الدور النهائي لهذا العنصر في إعداد توصيات تتعلق بنشر عنصر موسع هوائي للشرطة المدنية تابع للبعثة حيث يوجد أفراد عسكريون تابعون للبعثة وتقديم المشورة للسلطات المحلية ومساعدتها على الاضطلاع بمسؤوليتها لكفالة أمن السكان.

٩٩ - وستقدم البعثة أيضا الدعم بنشاط لفتح شبكة المجاري المائية الداخلية، بما في ذلك عن طريق نشر وحدة الأتار الأوروغوية ووحدة ثانية للأتار سيجري نشرها فيما بعد وتتكون من حوالي ٢٠٠ رجل. ولن تؤدي فقط إعادة فتح الأتار إلى حفز التجارة وتسهيل حركة الأشخاص والسلع، ولكنها ستؤدي أيضا بصورة ملموسة إلى خفض التكاليف التشغيلية للبعثة، والتي يتعين عليها في الوقت الحالي نقل جميع السلع والأفراد جوا بنفقات هائلة. وستطلب أيضا أهمية البعد الاقتصادي قيام البعثة بتوظيف موظفين مدنيين ملائمين.

١٠٠ - وستحتاج البعثة أيضا إلى تعزيزها عن طريق إضافة قسم متكامل للتخطيط المدني/العسكري لتنسيق الدعم المقدم لترع سلاح الجماعات المسلحة أو تسريحها أو إعادة إدماجها أو إعادتها للوطن أو إعادة توطينها. وسيتمكن هذا البعثة من تقديم المساعدة إلى اللجنة العسكرية المشتركة لزيادة تطوير مشاريع خططها، وتعزيز الصلات التي أقامتها بالفعل مع الوكالات الإنسانية والإنمائية القادرة على الإسهام في العملية. وفي ضوء الدلائل المتكررة على إمكانية دعوة البعثة للمساعدة في إعادة القتالين السابقين الموجودين في معسكرات الحكومة أو إعادة توطينهم (انظر الفقرة ٤١ أعلاه)، فإنه ستكون هناك حاجة بناء على ذلك لنشر موظفي الدعم العسكريين والمدنيين اللازمين كجزء من الانتقال إلى المرحلة الثالثة.

إعادة إدماجها وإعادة توطينها. ومما له أهمية قصوى المبادرة بتعزيز قدرات دعم النقل والإمداد لدى البعثة لتوفير الدعم لعمليات النشر الحالية والمتوقعة مستقبلا. وسيكون من الضروري أيضا توسيع القدرات الطبية للبعثة بحيث تشمل توفير الإجلاء الطبي بطريق الجو.

١٠٤- ويتوخى المفهوم المنقح زيادة في الأفراد العسكريين تصل إلى ٢ ٥٠٠ فرد عن العدد الذي يبلغ حوالي ٣ ٠٠٠ فرد المأذون به للولاية الحالية للبعثة، وبذلك تظل في حدود مستوى القوة الذي وافق عليه مجلس الأمن في قراره ١٢٩١ (٢٠٠٠) المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠ ويبلغ ٥ ٥٣٧ فردا.

#### عاشرا - الملاحظات والاستنتاجات

١٠٥- لقد أحطت علما باهتمام بالغ بتقييم بعثة مجلس الأمن التي زارت منطقة البحيرات الكبرى في الفترة من ١٥ إلى ٢٦ أيار/مايو، وأتفق معها إلى حد كبير. وأشاطرها بخاصة نفس التفاؤل الحذر بشأن المستقبل القريب لعملية لوساكا للسلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما يساورني نفس الهاجس المنذر بشأن الحالة المزعزعة في بوروندي، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٠٦- ومن دواعي الشعور بالرضا أن نلاحظ أن الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية مستمرة في التقيد بوقف إطلاق النار. غير أن التقارير عن تحرك عناصر الجماعات المسلحة تجاه الشرق وإغارتها مؤخرا على رواندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة، تدعو للقلق بصفة خاصة. وهناك تكهن بأن الجماعات المسلحة تتجه إلى الخروج من جمهورية الكونغو الديمقراطية لكي تتجنب الاشتراك في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن أو

إعادة التوطين التي سيكتف الأَطراف والبعثة الآن تخطيطهم لها. غير أنه لن يتسنى تحقيق سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية دون تسوية شاملة للحالة في بوروندي. وعلى ذلك، أعتنم هذه الفرصة لأضم صوتي إلى صوت بعثة مجلس الأمن إلى المنطقة في حث رؤساء الدول والحكومات المعنية على أن يواصلوا مع التماس السبل لإزالة خلافاتهم وتعزيز مجالات التعاون بينهم. وفي ذلك الصدد، أشعر بالتشجيع من الزيارة التي قام بها الرئيس كاغامي مؤخرا لهراري للاجتماع مع الرئيس موغابي، ومن الدلائل على أن الرئيس كابيلا والرئيس موسيفيني ربما يكونان على استعداد للاجتماع عما قريب. ومما له أهمية خاصة أن يظل الرئيس كابيلا والرئيس كيغامي على صلة وثيقة، خاصة بشأن مسألة نشاط الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، سيكون أي نفوذ يمارسه رؤساء دول هذه المنطقة دون الإقليمية على الجماعات المسلحة، بما في ذلك الجماعات البوروندية، لتخفيف أنشطتها مفيدا.

١٠٧- وإنني أرحب باستمرار تعاون الحكومة مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأهيب بحركات المتمردين أن تسدي نفس المستوى من التعاون. وثمة عامل مشجع آخر هو امتثال الأطراف إلى حد كبير لخطة هراري لفض الاشتباك، التي يقوم برصد تنفيذها والتحقق منه المراقبون العسكريون بالبعثة. وقد أحطت علما بإحجام جبهة تحرير الكونغو عن فض اشتباك قواتها في المقاطعة الاستوائية. ورغم أن السيد ييمبا اتخذ بعض الخطوات الأولية للوفاء بالتعهد الذي قدمه إلى بعثة مجلس الأمن في ٢٥ أيار/مايو بالتقهقر في ١ حزيران/يونيه، لم يكمل فض اشتباكه بعد بأي حال من الأحوال. وستواصل البعثة رصد فض اشتباك الجبهة إلى أن يتحقق بالكامل. كما ستوفد البعثة مراقبين عسكريين وموظفين

منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في المرحلة الثالثة المحتملة، حسب ما أوجزته في تقريره السابع (الفقرات ٩٣-١١٠). وإذا استمر الأطراف في احترام تعهداتهم، ستفضي المرحلة الانتقالية التي توشك البعثة أن تبدأها إلى نطاق كامل من الأنشطة المتوخاة للمرحلة الثالثة، مع ما يصاحبها من مشاكل ومخاطر.

١١١- وحتى بالنسبة لهذه المرحلة الانتقالية، سيكون من الضروري، إلى حد ما من أجل الاستعداد في وقت مناسب لمرحلة ثالثة محتملة، توسيع نطاق العناصر المدنية بالبعثة إلى حد كبير، بما في ذلك إضافة عنصر جديد للشرطة المدنية، فضلا عن قدراتها التشغيلية، الموجزة في الفقرات ٨٨ إلى ١٠٤ أعلاه. وينبغي التسليم بأن البعثة ستبقى مشتركة هي والأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لوقت طويل قادم. ولذا سيكون من الحكمة التخطيط لأجل أطول وأن نبدأ الآن في توفير الموارد التي ستحتاجها. وتحقيقا لذلك، أوصي مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لفترة ١٢ شهرا، حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وإن قيام المجلس بذلك سيكون إيماة لالتزامه بعملية السلام وبجمهورية الكونغو الديمقراطية، بغية تحقيق استقرار الحالة في هذه المنطقة دون الإقليمية. وفي سياق الالتزام بتقديم التقارير التي طلبها مجلس الأمن مي أتوقع أن أرجع إلى المجلس في غضون تلك الفترة بتوصيات بشأن الدخول الكامل في المرحلة الثالثة عندما أرى أن الوقت قد حان لذلك.

١١٢- وما أعلنه السير كيتوميلي ماسيري، الميسر المحايد للحوار بين الكونغوليين، من أن اجتماعا تمهيدا للحوار سيبدأ في ١٦ تموز/يوليه، هو موضع ترحيب. وستواصل البعثة دعم الميسر المحايد، وتتطلع إلى مزيد من التطورات في مجرى الحوار. كما أن ما تم في ١٧ أيار/مايو من إلغاء القانون الصادر بالمرسوم رقم ١٩٤ الذي يحظر نشاط

مدنيين حسب الضرورة لرصد أية بوادر لاحتمال تعرض السكان المدنيين للخطر على أثر انسحاب قواتها. كما تقع على الحكومة مسؤولية خاصة لكي تتعاون في هذا الصدد عن طريق مواصلة كفالة الانضباط اللازم في صفوف قواتها المسلحة في المقاطعة الاستوائية وغيرها من المناطق.

١٠٨- ولا تشكل الخطط التي وضعتها اللجنة العسكرية المشتركة واللجنة السياسية، بالتشاور مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل الانسحاب الكامل لجميع القوات الأجنبية من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية ونزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادةها إلى أوطانها أو إعادة توطينها، أساسا كافيا لمزيد من الإجراءات من جانب الأمم المتحدة في هذه المرحلة. ولا يمكن بدون الحصول على معلومات إضافية هامة ومفصلة أن تصوغ الأمانة العامة تعديلات محددة لولاية البعثة وهيكل قوامها، أو يمكنني أن أقدم توصية إلى مجلس الأمن بهذا الشأن. وإنني أؤيد مناشدة بعثة مجلس الأمن القوية للأطراف تقديم المعلومات المفصلة المطلوبة في أقرب وقت ممكن.

١٠٩- بيد أن التقدم الهام، وإن كان غير كامل، الذي أحرز في فض اشتباك القوات - المرحلة الثانية من نشر البعثة - يتطلب المتابعة الملائمة. كما أن من الضروري استكمال العمل المبدئي الذي اضطلع به في وضع خطط انسحاب القوات الأجنبية ونزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادةها إلى الوطن أو إعادة توطينها. وأثناء هذه المرحلة الانتقالية، ستؤدي البعثة المهام المحددة لها في الفقرات ٨٤ إلى ١٠٤ أعلاه. ولن أطلب في هذه المرحلة زيادة القوة العسكرية المأذون بها التي تبلغ ٥٣٧ ٥ فردا وضابطا.

١١٠- وبالإضافة إلى ما تقدم، أود أن أشير إلى النطاق الواسع من المهام الجديدة التي من المرجح أن تواجه بعثة

شهدت تضاؤل إمداداتها الغذائية عندما تعطلت الحركة التجارية في النهر بسبب انعدام الأمن. وتعتمد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تزيد من استخدام النهر في إمداد وحداتها، وتخفف بذلك من اعتمادها بشدة على النقل الجوي الباهظ التكلفة.

١١٤- وأخيرا، أود أن أعرب عن عميق امتناني لممثلي الخاص، كامل مرجان، ولقائد قوة البعثة، الميجور جنرال مونتاجا ديالو، ولجميع أفراد البعثة نساء ورجالا، من عسكريين ومدنيين، للجهود الدؤوبة التي يبذلونها، حتى في أصعب الظروف، للمساعدة في استعادة السلام والديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الأحزاب السياسية يُعد خطوة إلى الأمام في هذا الصدد ونرحب بها.

١١٣- وإن ما أعلنته بعثة مجلس الأمن أثناء زيارتها إلى مبانداكا في ٢٠ أيار/مايو من إعادة فتح نهر الكونغو للملاحة، له أكثر من مجرد أهمية رمزية. فهو إلى جانب الإنشاء المقترح للجنة حوض نهر الكونغو، الذي اقترح في نيسان/أبريل، يهدي إلى طريق تنشيط التجارة عبر الشريان الرئيسي للبلد، وهو شبكة المجاري المائية الداخلية. كما سيسهم نشر وحدة نهر أوروغوايان عند مبانداكا في أوائل حزيران/يونيه إسهاما كبيرا في هذه العملية. كما ستتضح عما قريب المنافع التي ستعود على مدينة كينشاسا، التي

## المرفق

بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لغاية  
٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١

المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	
١٤			١٤	الاتحاد الروسي
٢٢	٦		٢٨	الأردن
٢	٣		٥	إندونيسيا
٢٤	١٥	٤٠٥	٤٤٤	أوروغواي
٩			٩	أوكرانيا
	١		١	إيطاليا
١٠			١٠	باراغواي
١٦	١٥		٣١	باكستان
	٥		٥	بلجيكا
٩	٧		١٦	بنغلاديش
١٨	٢		٢٠	بنن
١٠			١٠	بور كينا فاسو
١			١	بولندا
	١		١	بوليفيا
٤			٤	بيرو
١٩	٤	٢٢٠	٢٤٣	تونس
١٣			١٣	الجزائر
١			١	الجمهورية العربية الليبية
٥	١		٦	الجمهورية التشيكية
١	٧	٨٨	٩٦	جمهورية تنزانيا المتحدة
١	١		٢	جنوب أفريقيا
١٧			١٧	الدانمرك
٥	٥		١٠	رومانيا
١٢	١٥	٥٣٩	٥٦٦	زامبيا
٢			٢	السنغال
	١		١	السويد
١٠			١٠	سويسرا
٦			٦	الصين
١	٢	٣	٦	غانا
			١	فرنسا

المجموع	الجنود	ضباط الأركان	المراقبون العسكريون	
٦		٥	١	كندا
٢٦		١٢	١٤	كينيا
١			١	مالي
١٨		١١	٧	ماليزيا
٢٦		١	٢٥	مصر
٦١٨	٦١٤	٤		المغرب
١٧			١٧	ملاوي
٥		٥		المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٢			٢	موزامبيق
١٤		١	١٣	نيبال
١٣		١	١٢	النيجر
٢٢		١	٢١	نيجيريا
٢٠		٢	١٨	الهند
٢ ٣٦٦	١ ٨٦٩	١٣٤	٣٦٣	المجموع

